

بلاغ

في إطار المجهود الوطني لدفع الاستثمار الخاص، ونظرا للصعوبات التي يواجهها العديد من الباعثين والمستثمرين في استكمال ملفاتهم الإدارية في مرحلة التصريح بالاستثمار، وحيث ينص قانون الاستثمار ونصوصه التطبيقية على حرية الاستثمار مع ضرورة مراعات التشريع الخاص بممارسة الأنشطة الاقتصادية وهي إجراءات وتراتبية تشترط الحصول على التراخيص أو المصادقة على كراسات الشروط بالنسبة للأنشطة المعنية وذلك قبل الانطلاق في إنجاز مكونات المشروع أو ممارسة النشاط.

تعلم الإدارة العامة أنه تقرر إرجاء طلب الاستظهار بالترخيص المسبق عند التصريح بالاستثمار إلى مرحلة الدخول طور النشاط الفعلي أو طلب صرف الامتيازات وذلك تماشيا مع التشريع الجاري به العمل باستثناء صناعة الأسلحة والذخائر والمفرقات وأجزاؤها وقطع الغيار منها.